منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

البحرين: استخدام أساليب جديدة في التنصت الأمني على المواطنين

www.bfhr.org
montada.hr@gmail.com
info@bfhr.org

تقرير خاص: حول استخدام أجهزة الأمن البحرينية لأساليب تنصت أمني جديدة، بشكل مخالف للقانون الوطني والدولي

خلفية الحوادث التي تم اكتشاف التجاوزات فيها:

استلم قسم الرصد في منتدى البحرين لحقوق الإنسان مجموعة من الشكاوى حول ارتكاب قوات الأمن البحرينية لمجموعة من التجاوزات الأمنية تمثلت بلجوء العناصر التابعة لوزارة الداخلية إلى استخدام أساليب جديدة في التنصت وتحديد المواقع تجاه عدد من ضحايا الاعتقال التعسفي، والمطلوبين لقضايا أمنية مفبركة من قبل السلطات البحرينية.

وقد تم رصد الكثير من الحالات التي استخدمت القوات الأمنية معها شريحة الكترونية ممغنطة مقاسها: 2×0.5 سم، تستخدم للتنصت، وتحديد موقع المطلوب؛ حيث يتم وضع الشريحة أثناء المداهمات للمنازل، ومحاصرة جميع الموجودين في زاوية، وبعد ذلك يتم وضع الشريحة في الملابس الداخلية والأحذية ومصابيح الإنارة وأسقف البيوت؛ ويتم التنصت على أحاديث أهالي المطلوبين لأجهزة الأمن.

وبحسب احدى الشكاوى، فإن قوات الأمن البحرينية قامت بمداهمة منزل أحد المطلوبين بقيادة المسؤول الأمني تركي الماجد، وفيما كان المطلوب متخفيا في منزل مجاور الذي تمت مداهمته بشكل تعسفي، وقد استمع الضحية وهو متخف من الجهاز الذي يحمله قائد المداهمة تركي الماجد أصوات عائلته وهم يتحدثون مع بعضهم بشكل خاص.

وكانت قوات الأمن قد داهمت منزل الضحية مسبقا لعدة مرات، ووضعت مثل هذه الشرائح في بعض ملابسه، التي كان يرتديها أثناء الحادثة المشار إليها، كما تم استخدام الأسلوب ذاته بنجاح مع بعض معتقلي العكر، ومعتقلون آخرون، في مراكز التوقيف والاعتقال.

وتستخدم قوات الأمن بحسب افادات بعض المعتقلين الأسلوب ذاته معهم في السجون البحرينية، حيث يتم وضع هذه الشرائح في ملابسهم التي يتم جلبها من أهاليهم، بالإضافة إلى أن بعض المعتقلين كانوا يستمعون إلى أحاديث ذويهم أو المعتقلين لدى المحققين.

اشارات ومدلولات:

تبرز هذه الحالة وغيرها من الحالات التي يرصدها منتدى البحرين لحقوق الإنسان ما يلي:-

أولا: أن الدولة في البحرين قائمة أساسا على بنية أمنية معادية للمواطنين، وهي تستخدم وسائل وأساليب تتعارض وشرعة حقوق الإنسان.

ثانيا: تبرز هذه الحالة مدى الانتهاكات الممنهجة التي تنفذها الأجهزة الأمنية في البحرين، وتطال المواطنين وحياتهم الشخصية تبعا لأغراض سياسية أو طائفية، وهو ما يتعارض ما يوفره الدستور الوطني من حماية في هذا المجال؛ وذلك في المواد 25 – 26 في الدستور البحريني، والتي تنص على: (للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها بغير إذن أهلها إلا استثناء في حالات الضرورة القصوى التي يعينها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه)، و(حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة المراسلات أو إفشاء سريتها إلا في الضرورات التي يبينها القانون، ووفقا للإجراءات والضمانات المنصوص عليها فيه)، كما أن المادة – 372 – من قانون العقوبات تنص على العقاب بالغرامة التي لا تجاوز عشرين دينارا من فض رسالة أو برقية بغير رضا من أرسلت إليه أو استرق السمع في مكالمة تليفونية. ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تجاوز خمسين دينارا إذا أفشى الرسالة أو البرقية أو المكالمة لغير من وجهت إليه ودون إذنه متى كان من شأن ذلك إلحاق ضرر بالغير.

ومنع قانون الاجراءات الجنائية مراقبة المحادثات والمراسلات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان، واشترط القانون لاتخاذ أي من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على إذن بذلك من قاضي المحكمة الصغرى وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب.

ثالثا: تنذر هذه الممارسات بتبعات جسيمة على المواطنين المستهدفين أمنيا واجتماعيا ونفسيا، اضافة إلى النتائج السلبية المترتبة على فقدان الأمن الشخصي للمواطنين وانتهاك لخصوصيتهم، بما يجعلهم عرضة للإبتزاز السياسي والأخلاقي.

رابعا: تشكل هذه الممارسات ادانة واضحة لتورط مسؤولين في الأجهزة الأمنية في البحرين بانتهاك النصوص الدستورية والقوانين التي صادقت عليها حكومة البحرين بما يجعل هؤلاء المسئولين أمام المسائلة القانونية، ومن هؤلاء المسؤلين: (تركي الماجد – يوسف الملا بخيت – عيسى السليطي – نواف ناجي الهاشل).

التوصيات:

1. يطالب منتدى البحرين لحقوق الإنسان المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بسرعة التدخل لايقاف هذه المخالفات الصريحة، والتي تشكل تعديا واضحا على حياة المواطنين، بشكل عام والمعتقلين بشكل خاص بما يعرض حريتهم ومراسلاتهم وتصرفاتهم الشخصية للتنصت وهي مخالفة قانونية وجرما يستوجب المحاسبة.
2. دعوة الهيئات الحقوقية الدولية إلى محاسبة الشركات والجهات التي قامت بتزويد السلطات البحرينية بهذه التقنية في التصنت، والتي تنتهك حقوق المواطنين، والمعايير الدولية في الكرامة الإنسانية.

صور متفرقة للشريحة الممغنطة: